البنك المركزي العراقي
قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

تقرير تجارة العراق لعام 2023

جمهورية العراق
البنك المركزي العراقي
دائرة الإحصاء والأبحاث

تقرير تجارة العراق لعام 2023

Iraq Trade Report 2023

Statistics & Research Department

www.cbi.iq

المحتويات		الصفحة
المقدمة		
1	أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات لعام 2023	1
1-1	تطورات تجارة العراق السلعية لعام 2023	1
2-1	تجارة العراق البينية مع دول الجوار ومساهمتها في اجمالي تجارته السلعية	2
3-1	تجارة العراق السلعية مع شركاءه التجاريين	3
1-3-1	شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والإستيرادات	3
2-3-1	مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام	5
4-1	مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية	7
5-1	التجارة السلعية للدول العربية وحجم العراق من تلك التجارة	8
2	مؤشرات الأداء اللوجستي (LPI) Logistics Performance Index : الخاصة بتجارة العراق الدولية	9
3	مؤشر تغطية الإستيرادات الخارجية للطلب المحلي Import Penetration Ratio	12
4	عائدات التجارة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي	13
5	تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجية	14
1-5	نصيب الفرد من التجارة السعية والخدمية	14
2-5	نصيب الفرد من الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية	15
3-5	نسبة تغطية الصادرات/ الاستيرادات	16
4-5	الميل المتوسط للتجارة الخارجية (الانفتاح التجاري)	17
5-5	نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات	18

قائمة الأشكال		
1	حجم تجارة العراق السلعية والخدمية	1
2	مساهمة تجارة العراق البينية في إجمالي تجارته السلعية للمدة 2020-2023	2
3	التوزيع النسبي لصادرات واستيرادات العراق في حجم تجارته البينية	2
4	حجم تجارة العراق البينية مع دول الجوار للمدة 2020-2023	3
5	شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية	4
6	مقارنة مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات الشركاء السلعية	4
7	التوزيع النسبي لإستيرادات العالم من النفط الخام لعام 2023	5
8	نسبة المناطق الاستيرادية العالمية من صادرات العراق النفطية	5
9	تغطية صادرات العراق من النفط الخام للإستيرادات العالمية	6
10	نمو الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ودورهم في نمو الاستيرادات السلعية	6
11	مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية	7
12	حجم التجارة للدول العربية لعام 2023	8
13	التوزيع النسبي لتجارة الدول العربية	8
14	مؤشر الأداء اللوجستي	9
15	التحليل الشامل للمؤشرات الفرعية الخاصة بأداء تجارة العراق اللوجستية مع دول العالم	11-10
16	التحسن في أداء المؤشرات اللوجستية لعام 2023	12
17	مؤشر تغلغل الاستيرادات لتغطية الطلب المحلي	12
18	نمو المؤشرات الرئيسية المكونة لمؤشر التغلغل	13
19	الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الاجمالي لدول الأوابك لعام 2023 (%)	14
20	نصيب الفرد من تجارة السلع والخدمات	15
21	نصيب الفرد من صادرات السلع والخدمات	15
22	نصيب الفرد من استيرادات السلع والخدمات	16
23	نسبة تغطية الصادرات السلعية والخدمية للاستيرادات السلعية والخدمية للمدة 2019-2023	16
24	نسبة تغطية الصادرات السلعية والخدمية لاستيرادات القطاع الخاص والاستيرادات الخدمية للمدة 2019-2023	17
25	مؤشر الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي	18
26	تغطية الاحتياطات الاجنبية لعدد أشهر الاستيرادات	18

المقدمة:

إنطلاقًا من حرص دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي العراقي على تعزيز الجانب العملي في إصدار التقارير والدراسات ذات المعلومات الاساسية التي تدعم إدارة البنك في متابعة التطورات الدولية الاقتصادية وتحديد آثارها على القطاعات الإقتصادية، فضلًا عن تطوير الاهتمامات المحلية والدولية المعاصرة والتي تنهض في خدمة وظائف عدة يأتي في مقدمتها مراقبة المؤشرات الرئيسية للقطاع الخارجي من أجل تحديد مؤشرات محلية ودولية مقارنة لرصد جوانب التقدم في أداء هذا القطاع وانعكاسها على الأداء الإقتصادي الكلي للبلد، فقد تم إصدار تقرير تجارة العراق لعام 2023، والذي تناول مؤشرات نوعية تبين جوانب تقدم ذات جودة عالية في أداء قطاع تجارة العراق الخارجية.

تضمن التقرير أداء تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 التي شهدت تراجعًا طفيفاً بلغت نسبته (2.7%) عن العام السابق نتيجة تراجع تجارة العراق السلعية التي يشكل النفط الخام والمنتجات النفطية نحو (99%) منها، كما استعرض التقرير تجارة العراق البينية مع دول الجوار، ومساهمة تلك التجارة في إجمالي تجارته السلعية والتي سجلت في عام 2023 نسبة (22.9%) من اجمالي تجارته السلعية.

كما استعرض التقرير تجارة العراق السلعية مع شركاءه التجاريين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية وفق أهم شراء التجاريين التي أحتلت كل الصين والهند قائمة هؤلاء الشركاء، وإرتباط مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات شركاءه التجاريين، فضلًا عن مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية، وحجم تجارته في التجارة السلعية للدول العربية، فضلًا عن استعراض مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام العراقي ونسبة تغطيته لاستيرادات العالم من النفط الخام.

وتناول التقرير مؤشرًا نوعيًا جديدًا يشمل (ستة مجاميع فرعية) لمؤشرات الأداء اللوجستي الخاصة بتجارة العراق والتي أظهرت تقدمًا في قدرة العراق على نقل البضائع عبر الحدود بسرعة وموثوقية ضمن مجموعة من الإجراءات التي أتخذها العراق لتحسين معايير تسهيل التجارة التي وضعتها الأمم المتحدة (2021) ضمن المسح العالمي لتسهيل التجارة.

كما تناول التقرير مؤشر التغلغل الذي يقيس مستوى تغلغل الاستيرادات الدولية ونسبتها في تغطية الطلب المحلي والتي بلغت في عام 2023 (76.7%) والتي تعد من أهم مؤشرات عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي، وبيان عائدات التجارة ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.

وتم في نهاية التقرير تقديم تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجي والتي يقع في مقدمتها نصيب الفرد من تجارة السلع والخدمات والتي بلغت (4.6) مليون دولار في عام 2023، ونصيبه من الصادرات والاستيرادات والذي بلغ (2.5) و (1.9) مليون دولار، ونسبة تغطية الصادرات للاستيرادات والتي بلغت في عام 2023 نحو (133%) ، فضلا عن تناوله مؤشر الانفتاح التجاري على العالم الخارجي الذي يقيس الميل المتوسط للاقتصاد للتجارة الخارجية، ونسبة تغطية الاحتياطات الاجنبية للإستيرادات التي بلغت في عام 2023 (24) شهرًا بعد أن بلغت تلك التغطية (25) شهرًا في عام 2022.

1- أداء التجارة العالمية للسلع والخدمات لعام 2023

حققت التجارة العالمية في عام 2023 نموًا بوتيرة أبطأ متأثرة بعوامل عدة منها إنخفاض أسعار السلع الأساسية لا سيما النفط الخام، والغاز الطبيعي المسال، حيث استمرت أسعار السلع الأساسية الضعيفة في التأثير على أداء التجارة، كما أثرت حالة عدم اليقين الجيوسياسي مثل الصراعات بين الولايات المتحدة والصين، وروسيا وأوكرانيا، والشرق الأوسط على الاقتصاد العالمي وأضعفت الطلب على منتجات الدول النامية، وعلى النقيض من ذلك فقد أقدمت بعض البلدان النامية ومنها دول آسيا الوسطى على تعزيز اقتصاداتها (واقتصادات شركائها التجاريين) ضمن جهودًا مستمرة لتقليص حواجزها التجارية التي فرضتها على نفسها ، متخذةً من الانفتاح التجاري (جنبًا إلى جنب مع الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر) عنصرًا فاعلًا في تنشيط تجارتها، في حين أدى ارتفاع التضخم العالمي إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين في البلدان النامية المستوردة، فضلًا عن دوره في تشجيع الاستيرادات وتثبيط نمو الصناعة المحلية. ولم تقتصرتلك التأثيرات على التأثيرات الكمية بل تُعدتها في تلك الدول إلى تأثيرات نوعية، فالعملة الأجنبية الشحيحة تخصص للاستيرادات الضخمة والمفرطة من السلع الاستهلاكية والتي من المفترض أن يتم التخلي عنها من أجل تشجيع تطوير صناعات جديدة.

1-1 تطورات تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023

شهدت تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 تراجعًا طفيفًا بلغت نسبته (2.7%) عن عام 2022، بعد أن سجّلت تجارة العراق السلعية تراجعًا بلغت نسبته (4.8%)، نتيجة تسجيل الصادرات السلعية التي يشكل النفط الخام والمنتجات النفطية نحو (99%) منها تراجعًا نسبته (15.1%) بسبب إنخفاض اسعار النفط العالمية عن عام 2022، فيما حققت تجارة الخدمات في عام 2023 نموًا بلغت نسبته (8.5%) عن عام 2022 بسبب نمو الاستيرادات الخدمية والتي يرتبط الجزء الأكبر منها بنمو الاستيرادات السلعية من خلال (خدمات الشحن والتأمين والخدمات المالية) التي تمثل نسبة (18%) من قيمة البضائع المستوردة، وكما في الشكل (1).

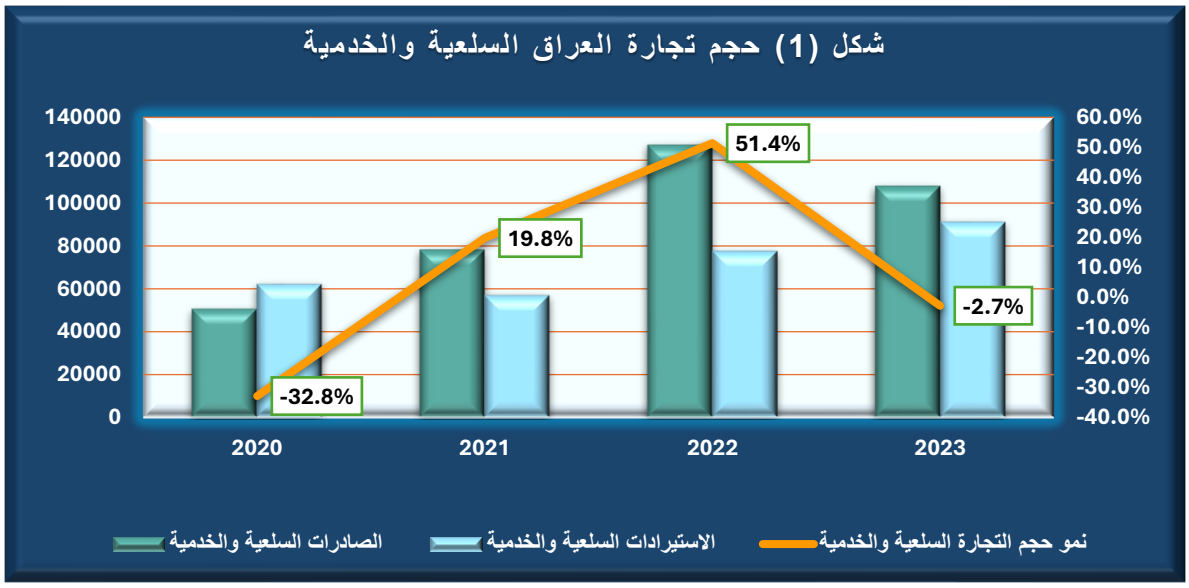

2-1 تجارة العراق البينية مع دول الجوار ومساهمتها في اجمالي تجارته السلعية

تُعد التجارة البينية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة، باعتبارها المرآة العاكسة للوضع الاقتصادي لأيةِ دولة، والتي يمكن أن تسهم وبشكل فعال في تنمية الاقتصاد الوطني فضلًا عن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. سجّلت تجارة العراق البينية مع دول الجوار أعلى مستوياتها في عام 2020 وبنسبة بلغت (22.9%) من إجمالي تجارة العراق السلعية، وذلك بسبب إنخفاض حجم تجارته مع العالم الخارجي وبنسبة (69.1%) عن عام 2019 بسبب إنخفاض حجم الطلب على صادرات العراق النفطية التي تمثل نحو (99%) من الصادرات الكلية، فضلًا عن إنخفاض الاستيرادات السلعية بنسبة (83.9%) بسبب سياسات الإغلاق وتعطل وسائل الإمداد العالمية، حيث كان الحفاظ على تدفقات التجارة أثناء جائحة كوفيد-19 مع بعض الدول أمرًا حاسما في توفير القدرة على الوصول إلى المواد الغذائية والطبية الأساسية من دول الجوار (وخاصة تركيا) لتوفير القدرة على الوصول إلى المنتجات الأساسية لمكافحة الوباء.

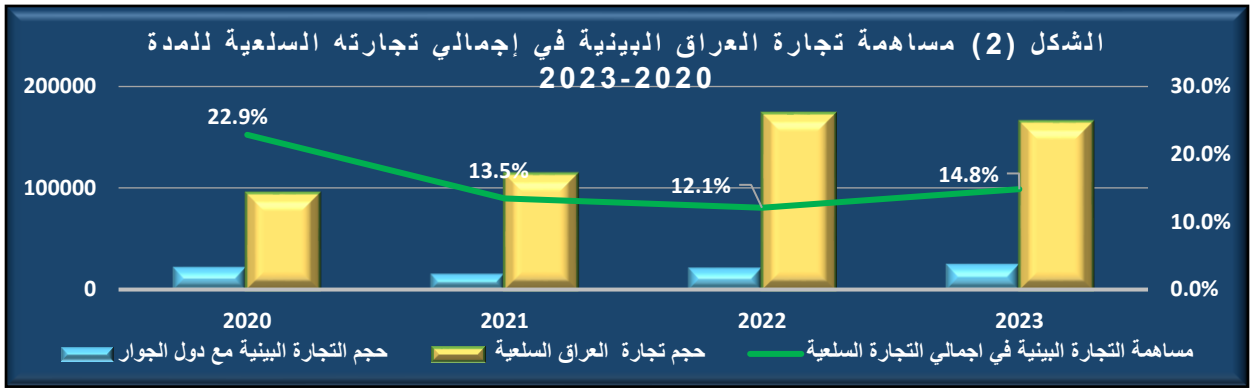

فيما سجّلت تجارة العراق مع دول الجوار نسبة (14.8%) من إجمالي تجارته السلعية لعام 2023، بسبب نمو حجم تجارته مع تلك الدول وبنسبة بلغت (16.7%) على الرغم من تراجع حجم تجارته السلعية مع دول العالم بنسبة (4.8%) بسبب تراجع حجم الصادرات السلعية بنسبة (16%) نتيجة الإنخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام وبنسبة (17.4%)، حيث سجّلت صادرات العراق السلعية إلى دول الجوار ولعام 2023 تراجعًا بلغت نسبته (16.1%) في مقابل تسجيل استيرادات العراق البينية نموًا بلغت نسبته (19.3%)، حيث شكّلت صادرات العراق السلعية إلى دول الجوار نسبة (5.2%) من إجمالي تجارته البينية، فيما شكّلت إستيراداته السلعية من دول الجوار نسبة (94.8%) من اجمالي تجارته البينية.

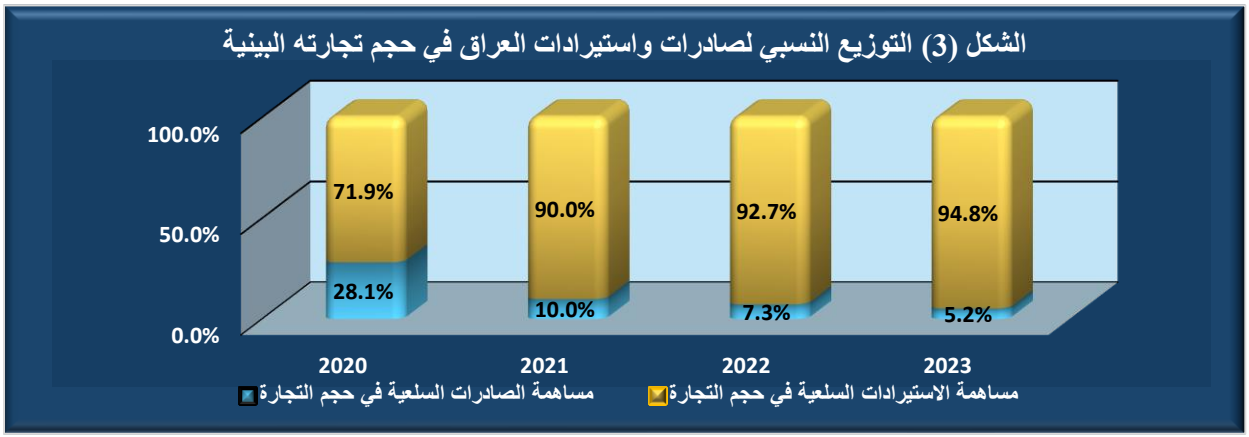

ومن الجدير بالذكر ، فقد أحتلت تركيا المرتبة الأولى في قائمة التجارة البينية للدول المجاورة للعراق وبمعدل مساهمة نسبية بلغت (84.3%) للسنوات (2020-2023)، فيما بلغ معدل المساهمة النسبية لكل من السعودية والأردن ولذات المدة (7.6%) و (5.4%) على التوالي، فيما لم يسجّلُ معدل المساهمة النسبية لتجارة العراق البينية لدول (الكويت، سوريا، ايران) سوى (2.7%) من إجمالي تجارة العراق البينية مع دول الجوار وذلك بالإعتماد على النسب التجارية المستخدمة من بيانات إتجاهات التجارة (Direction of Trade) الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

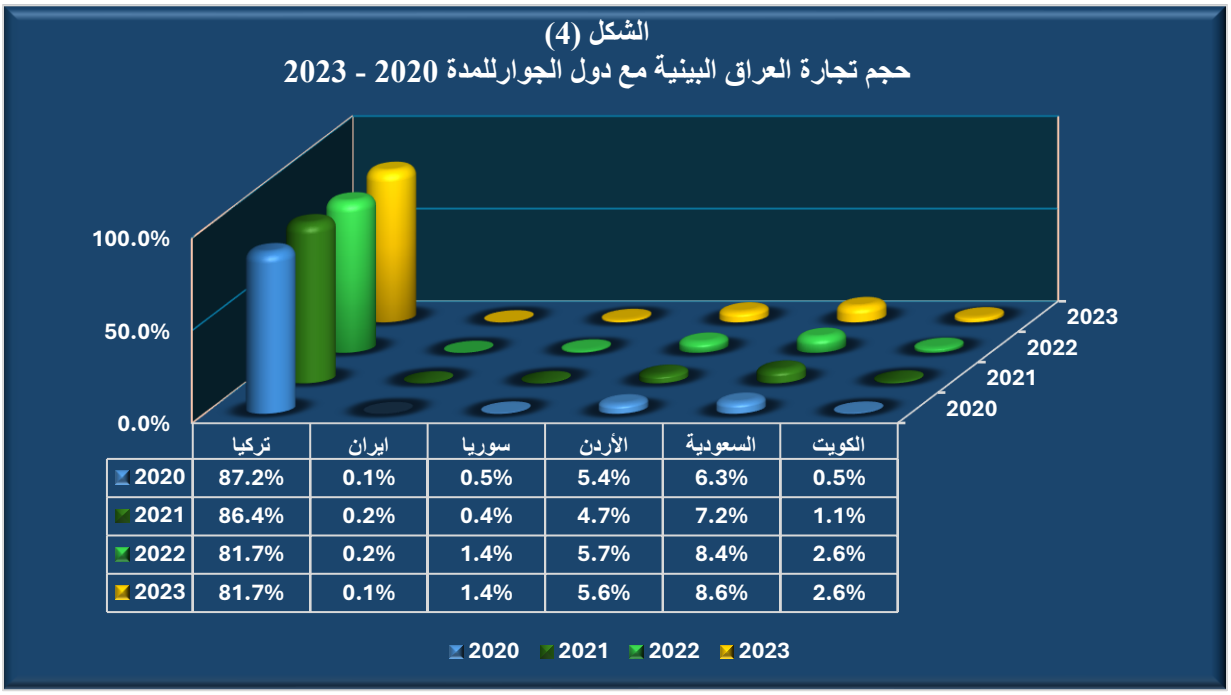

	تركيا	ايران	سوريا	الأردن	السعودية	الكويت
2020	87.2%	0.1%	0.5%	5.4%	6.3%	0.5%
2021	86.4%	0.2%	0.4%	4.7%	7.2%	1.1%
2022	81.7%	0.2%	1.4%	5.7%	8.4%	2.6%
2023	81.7%	0.1%	1.4%	5.6%	8.6%	2.6%

3-1 تجارة العراق السلعية مع شركاءه التجاريين

بينت الدراسات الدولية التي صدرت مؤخرًا، إن أوزان التجارة ترتبط بمرور الوقت ارتباطًا وثيقًا بين كل من البلدان النامية والصناعية، وهو ما يثبت إن البلدان لا تغير شركائها التجاريين كثيرًا. حيث تم التركيز على مدى أهمية الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين للنمو بدلًا من التركيز على أهمية الانفتاح بشكل عام ومقداره. إذ تنعكسُ الظروف الاقتصادية للشركاء التجاريين، بما في ذلك معدلات النمو ومستويات الدخل، على نمو البلد المعني من خلال قنوات مثل تأثيرات الطلب الكلي والتأثيرات التكنولوجية، وقدر تعلق الأمر بشركاء العراق التجاريين، يمكن أن نبين الآتي:

1-3-1 شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والإستيرادات

أحتلت كل من دول (الصين، الهند، الولايات المتحدة، كوريا الجنوبية، اليونان، إيطاليا) على التوالي أبرز شركاء العراق التجاريين في مجال الصادرات لعامي 2022-2023، فيما أحتلت كل من دول (الصين، تركيا، الهند، السعودية، كوريا الجنوبية، ألمانيا) على التوالي أبرز شركاء العراق التجاريين في مجال الاستيرادات لعام 2023، وكما في الشكل (5).

الشكل (5) شركاء العراق التجاريين في مجالي الصادرات والاستيرادات السلعية

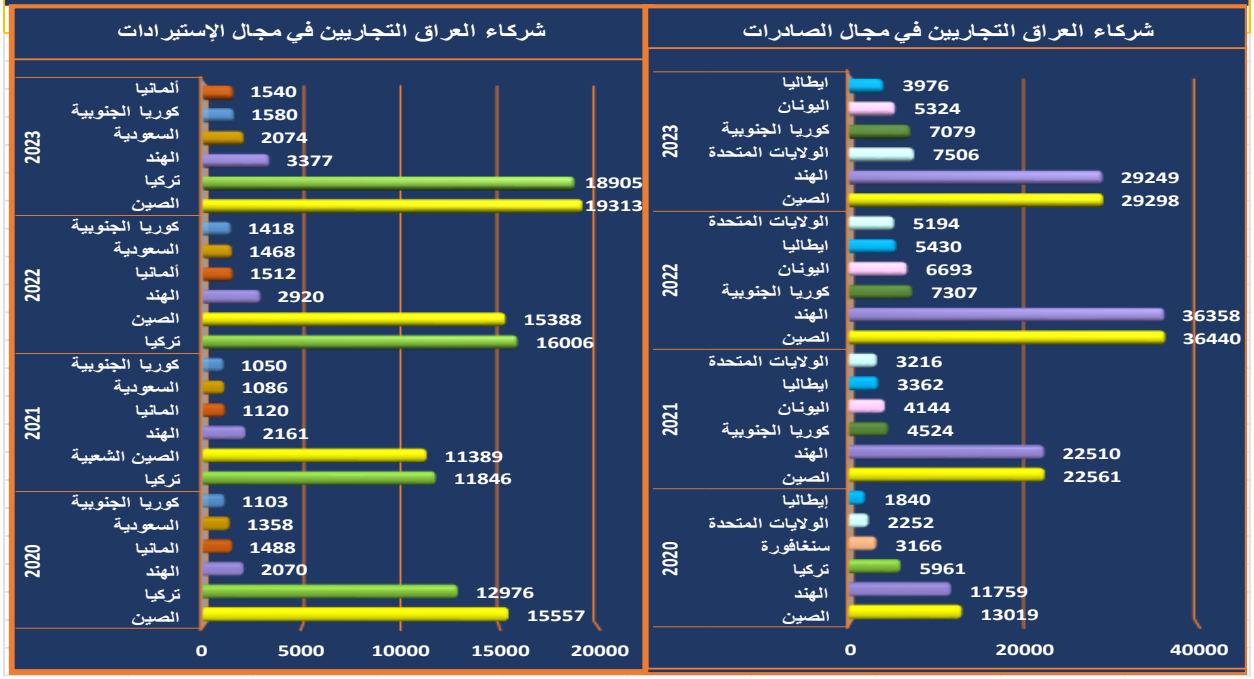

وبالعودة إلى شركاء العراق التجاريين في مجال الصادرات، فقد ارتبط نمو صادرات العراق إلى شركاءه التجاريين إرتباطًا وثيقًا بإستيرادات هؤلاء الشركاء، حيث تركز الجزء الأكبر من تلك الصادرات في صادرات العراق من النفط الخام والذي يمثل أكثر من (95%) من صادرات العراق السلعية، حيث يلاحظ من الجدول المرفق مع الشكل (6) تحقيق استيرادات هؤلاء الشركاء ولعام 2022 معدل نمو نسبته (19%) عن العام السابق، مع تحقيق صادرات العراق نموًا نسبته (61.5%)، فيما حققت استيرادات الشركاء التجاريين ولعام 2023 تراجعًا نسبته (-7.7%) عن العام السابق مع تحقيق صادرات العراق السلعية تراجعًا نسبته (16%) عن العام السابق.

الشكل (6) مقارنة مسار نمو صادرات العراق السلعية مع النمو الحاصل في استيرادات الشركاء السلعية

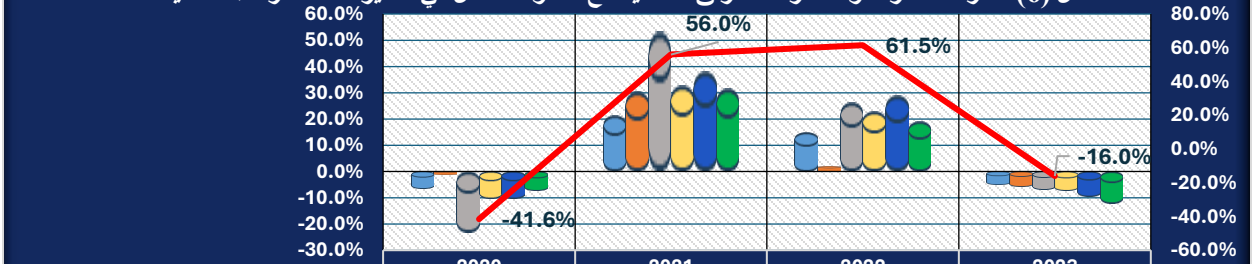

	2020	2021	2022	2023
نمو الاستيرادات السلعية الامريكية	-6.6%	21.4%	14.8%	-4.9%
نمو الاستيرادات السلعية الصينية	-1.2%	30.6%	1.8%	-5.5%
نمو الاستيرادات السلعية الهندية	-23.3%	53.2%	26.3%	-6.7%
نمو الاستيرادات السلعية الايطالية	-10.3%	32.6%	23.0%	-7.1%
نمو الاستيرادات السلعية اليونانية	-10.4%	37.9%	28.8%	-9.7%
نمو الاستيرادات السلعية لكوريا الجنوبية	-7.1%	31.6%	19.2%	-12.1%

2-3-1 مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط الخام

توزعت استيرادات العالم من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر (14) منطقة وبلد، احتلت الصين مقدمة تلك البلدان وبمساهمة بلغت (22.3%) تلتها قارة أوروبا وبمساهمة بلغت (20.8%)، كما بلغت مساهمة آسيا والمحيط الهادئ (15.7%) من اجمالي الاستيرادات النفطية، تلتها كل من قارتي أمريكا والهند بمساهمات بلغت (13.9%) و (9.4%) على التوالي، فيما بلغت مساهمة اليابان وسنغافورة (5.4%) و (3.8%)، أما النسبة المتبقية والبالغة (8.7%) فقد توزعت بين كل من استراليا وافريقيا وكندا والشرق الأوسط، وكما في الشكل (7).

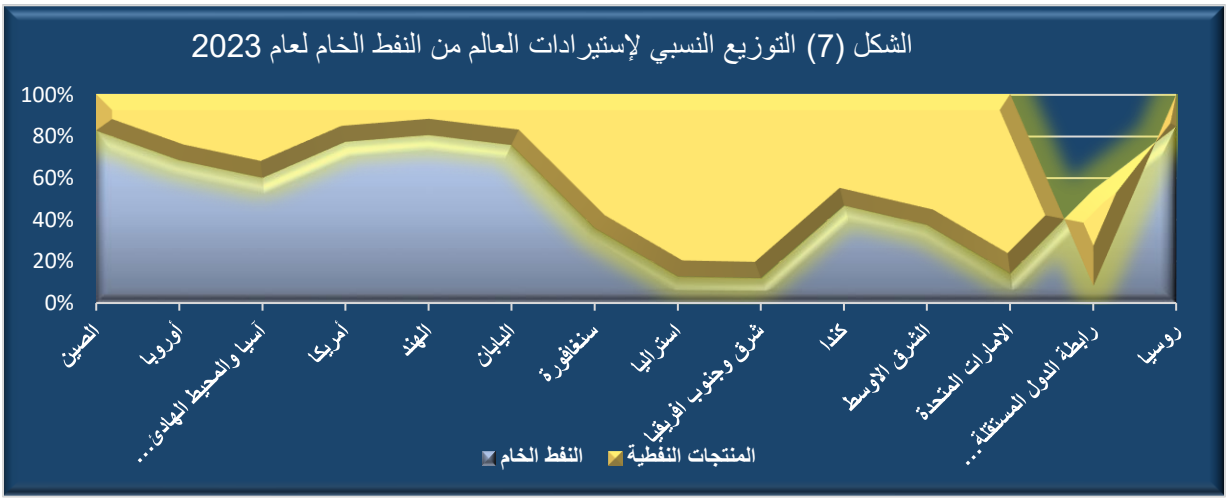

وتُعد الصين أهم الشركاء التجاريين للعراق بالنسبة لصادرات النفط الخام، حيث أحتلت هذه الدولة نسبة (31.7%) من صادرات العراق من النفط الخام، وأحتلت الهند المرتبة الثانية في استيراداتها من صادرات النفط العراقية وبنسبة (31.6%)، كما أحتلت كل من دول أوروبا الغربية والشرقية وآسيا نسبة (15.8%) و (9.3%) على التوالي من صادرات النفط العراقي، أما النسبة المتبقية والبالغة (11.6%) فقد توزعت بين كل من الولايات المتحدة الامريكية بنسبة (5.6%) وبعض دول الشرق الاوسط المتمثلة بكل من تركيا والأردن وبنسبة (5.5%) ودول أخرى متفرقة بنسبة (0.5%)، وكما في الشكل (8).

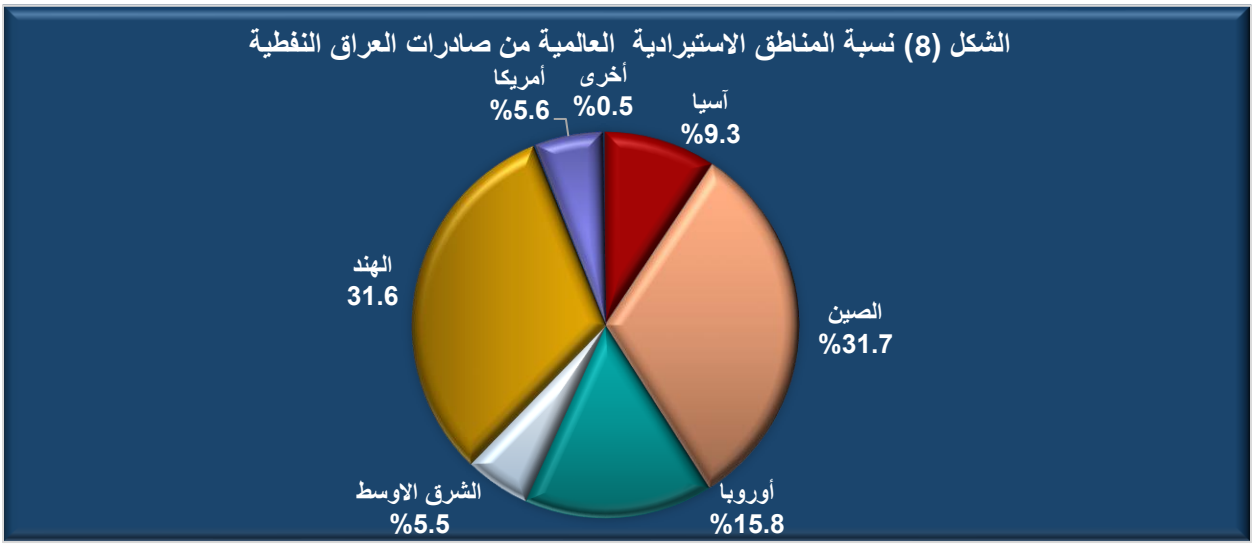

أما عن مؤشر الكثافة التجارية لصادرات النفط العراقية لتغطية الإستيرادات العالمية من النفط الخام فقد غطى النفط العراقي نسبة (6.8%) من الاستيرادات العالمية، حيث بلغت صادراته في عام 2023 إلى كل من الصين والهند نحو (335.1) و (334.8) مليون برميل لتغطي (8.1%) و (19.8%) على التوالي من استيراداته ، كما غطت صادرات النفط العراقية نسبة (54%) لكل من استيرادات تركيا والأردن المتمثلة بتصنيف الشرق الأوسط ، وبلغت تغطية صادرات العراق من النفط لكل من أوروبا وآسيا وأمريكا نسبة (5.2%) و (4.7%) و (2.5%) على التوالي، فيما لم تغط سوى نسبة (0.6%)و (0.2%) من استيرادات سنغافورة ودول أخرى متفرقة، وكما في الشكل(9).

الشكل (9) تغطية صادرات العراق من النفط الخام للإستيرادات العالمية

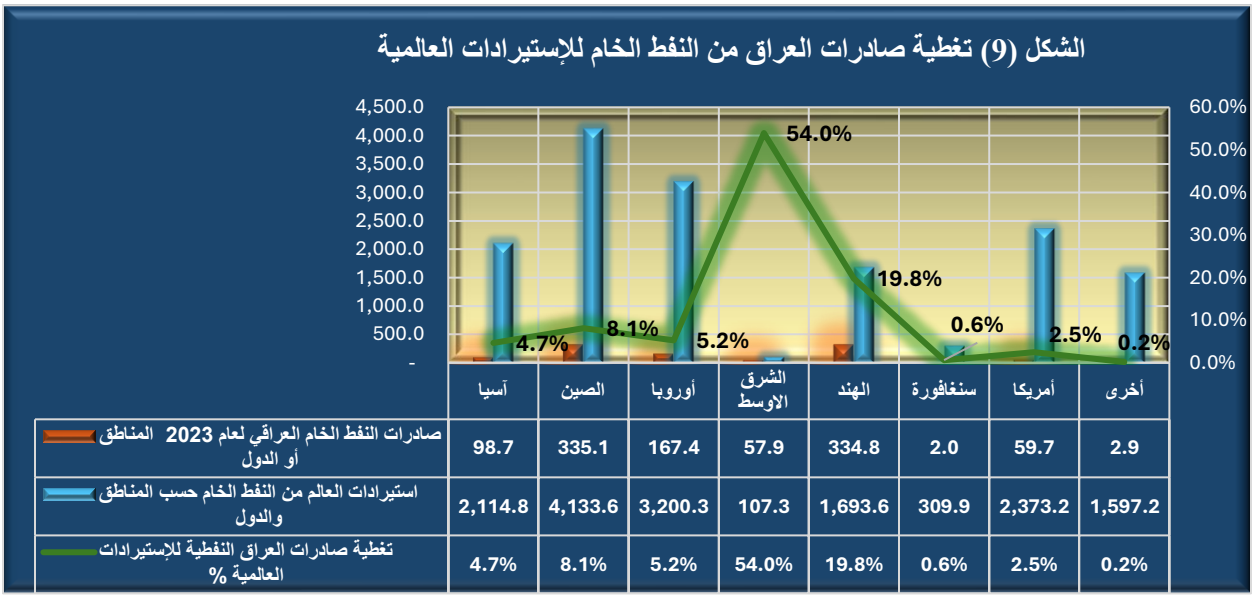

	آسيا	الصين	أوروبا	الشرق الاوسط	الهند	سنغافورة	أمريكا	أخرى
صادرات النفط الخام العراقي لعام 2023 المناطق أو الدول	98.7	335.1	167.4	57.9	334.8	2.0	59.7	2.9
استيرادات العالم من النفط الخام حسب المناطق والدول	2,114.8	4,133.6	3,200.3	107.3	1,693.6	309.9	2,373.2	1,597.2
تغطية صادرات العراق النفطية للإستيرادات العالمية %	4.7%	8.1%	5.2%	54.0%	19.8%	0.6%	2.5%	0.2%

أما في مجال استيرادات العراق السلعية من الشركاء التجاريين فلم تسجل ارتباطًا مباشرًا بالنمو الحاصل بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، إذ سجلت الاستيرادات لعام 2023 نموًا نسبته (19.3%) بعد أن سجل الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي زيادة فعلية نسبتها (6.9%)، بل أدت الزيادات الحاصلة في الإنفاق العام وبنسبة (35.8%) إلى زيادة الطلب الفعلي على السلع والخدمات الذي أدى بدوره إلى زيادة الاستيرادات نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي.

الشكل (10)
نمو الانفاق العام والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ودورهم في نمو الاستيرادات السلعية

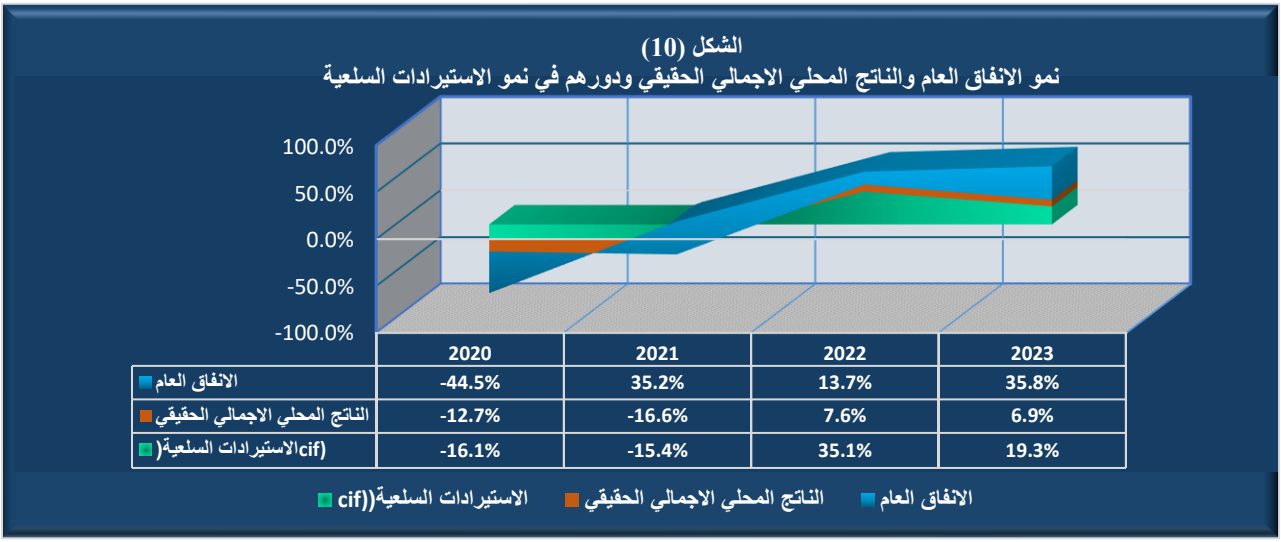

	2020	2021	2022	2023
الانفاق العام	-44.5%	35.2%	13.7%	35.8%
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي	-12.7%	-16.6%	7.6%	6.9%
الاستيرادات السلعية(cif)	-16.1%	-15.4%	35.1%	19.3%

4-1 مساهمة تجارة العراق السلعية في إجمالي التجارة العالمية

تواجه حركة التجارة العالمية العديد من المخاطر والتهديدات بسبب التوترات العسكرية والسياسية، بسبب التوترات الجيوسياسية الساخنة في العالم تحمل معها مزيدًا من المخاطر الجديدة التي قد تؤدي إلى مزيد من التهديد لحركة التجارة. حيث سجّلت تجارة العالم السلعية لعام 2023 إنخفاضًا بلغت نسبته (5.1%) عن العام السابق، فضلًا عن الصراع المتوسع في الشرق الأوسط، وهو المركز العالمي لإنتاج النفط، والذي قد يؤدي مستقبلًا إلى تشابك ممرات الشحن ورفع أسعار النفط والذي يجعل من الصعب والأكثر تكلفة على الناس في جميع أنحاء العالم استيراد الطاقة والغذاء والمنتجات الأخرى التي يعتمدون عليها، حيث أنخفض إجمالي صادرات العالم السلعية بنسبة (4.7%) ، كما أنخفضت إجمالي إستيرادات العالم السلعية بنسبة (5.5%) عن عن عام 2022 وسط ارتفاع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

وقد شكلت صادرات العراق السلعية لعام 2023 مساهمة ضئيلة جدًا بلغت نسبتها (0.43%) من صادرات العالم معززة بصادراته النفطية التي تشكل أكثر من (99%) من صادراته السلعية، فيما بلغت مساهمة استيرادات العراق السلعية ولذات العام نسبة (0.28%) من إجمالي إستيرادات العالم السلعية، مع وجوب الإشارة إلى ان مساهمة الصادرات السلعية هي أعلى من مساهمة الاستيرادات. أما عن حجم تجارته السلعية فقد شكلت هي الأخرى نسبة ضئيلة جدًا بلغت في عام 2023 (0.4%) من حجم التجارة العالمية، وكما في الشكل (11).

5-1 التجارة السلعية للدول العربية وحجم العراق من تلك التجارة

سجّل حجم التجارة السلعية للدول العربية ولعام 2023 تراجعًا نسبته (9.8%) عن عام 2022 لتبلغ (2.2) ترليون دولار مقابل قيمتها البالغة (2.4) ترليون دولار للعام السابق، والذي يعزى إلى التراجع الحاصل في أسعار النفط الخام العالمية التي تشكل الجزء الأكبر من صادرات الدول العربية المصدرة للنفط والتي يبرز في مقدمتها (الإمارات، السعودية، العراق، قطر، الكويت، ليبيا، البحرين، الجزائر، عُمان)، فيما حققت الاستيرادات السلعية للدول العربية نموًا ضئيلًا نسبته (0.3%) عن عام 2022، وكما في الشكل (12).

الشكل (12) حجم التجارة للدول العربية لعام 2023

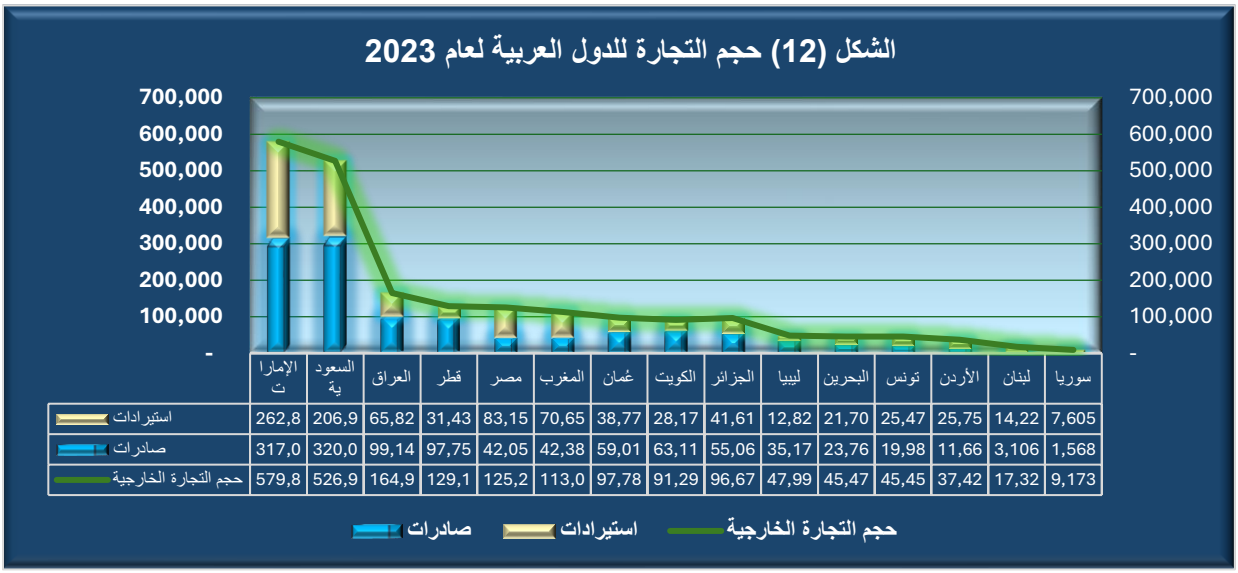

	الإمارات	السعودية	العراق	قطر	مصر	المغرب	عُمان	الكويت	الجزائر	ليبيا	البحرين	تونس	الأردن	لبنان	سوريا
استيرادات	262,8	206,9	65,82	31,43	83,15	70,65	38,77	28,17	41,61	12,82	21,70	25,47	25,75	14,22	7,605
صادرات	317,0	320,0	99,14	97,75	42,05	42,38	59,01	63,11	55,06	35,17	23,76	19,98	11,66	3,106	1,568
حجم التجارة الخارجية	579,8	526,9	164,9	129,1	125,2	113,0	97,78	91,29	96,67	47,99	45,47	45,45	37,42	17,32	9,173

وقد أحتل العراق المرتبة الثالثة من بين الدول العربية من حيث تجارته مع دول العالم وبمساهمة نسبية بلغت (7.6%) من تجارة الدول العربية بعد أن أحتلت كل من الإمارات والمملكة السعودية المرتبتين الأولة والثانية على التوالي وبمساهمة نسبية بلغت (26.7%) و(24.2%) من حجم التجارة العربية لتشكل هذه الدول الثلاث أكثر من نصف التجارة العربية وبما نسبته (59%) من تلك التجارة ، وكما في الشكل (13).

الشكل (13) التوزيع النسبي لتجارة الدول العربية

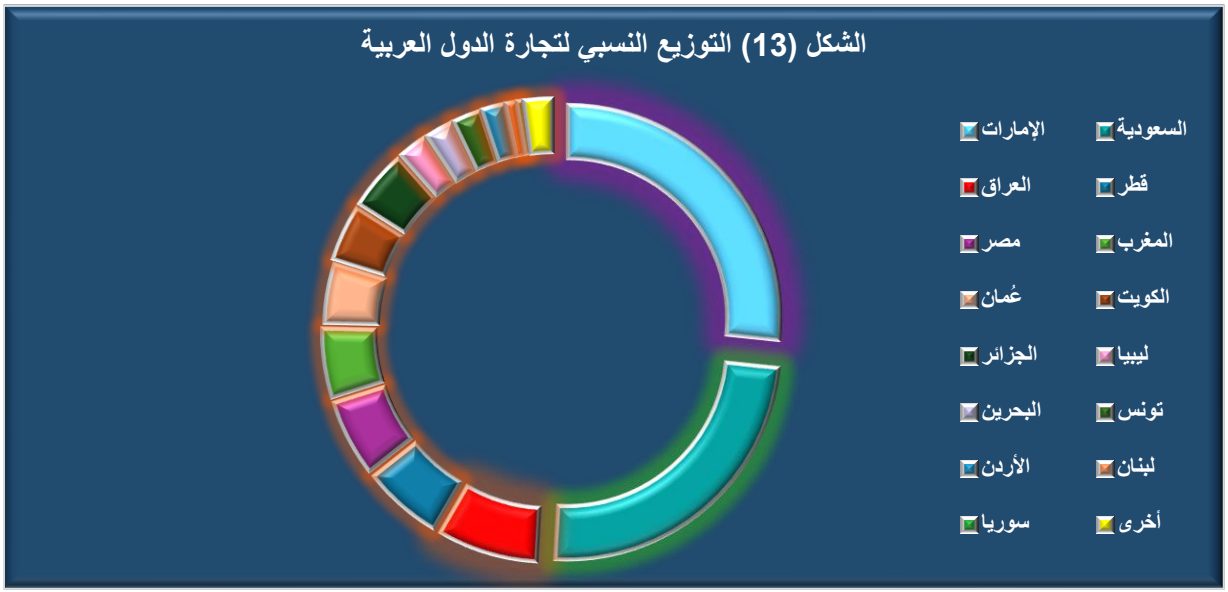

2- مؤشرات الأداء اللوجستي Logistics Performance Index (LPI) : الخاصة بتجارة العراق الدولية

إن قدرة البلدان النامية على نقل البضائع بكفاءة وربط المصنعين والمستهلكين بالأسواق العالمية من الممكن أن تتحسن إذا ما ترافق ذلك مع الجهود لسد "فجوة الأداء" القائمة بين البلدان ذات الأداء العالي والبلدان ذات الأداء المنخفض، وإن تم ذلك الأمر ببطء.

أطلق البنك الدولي في عام 2007 مؤشر الأداء اللوجستي كمؤشر مركب يؤخذ من الدراسات الإستقصائية المنفذة بشأن المشغلين في جميع أنحاء العالم والذي يعكس كفاءة الأداء اللوجستي من جهة المتعاملين، من خلال قياس قدرة الدول على نقل البضائع عبر الحدود بسرعة وموثوقية من خلال استبيانات لعدد من (شركات الشحن العالمية وشركات النقل السريع) التي ترصد مجموعة من المؤشرات الفرعية لتقييم أداء البلد اللوجستي، حيث يأخذ المؤشر قيمة من (1-5) مع تمثيل أعلى درجة لأداء أفضل.

تم البدء بقياس أداء تجارة العراق اللوجستية (Iraqi IPL) في عام 2010، وقد حقق العراق في عام 2023 تعافيًا فيما يخص أداء هذا المؤشر وبنسبة بلغت (10%) عن عام 2022 وكما في الشكل (14)، نتيجة التحسن الحاصل في المؤشرات الفرعية ، وذلك ضمن مجموعة من الإجراءات التي أتخذها العراق لتحسين معايير تسهيل التجارة التي وضعتها الأمم المتحدة (2021) ضمن المسح العالمي لتسهيل التجارة والتي تشمل[1]:

- تم توقيع إتفاقية مع منظمة الأونكتاد في (2021/5/27) لإنشاء منظومة الشباك الواحد، بغرض تحديث وأتمتة الإجراءات الكمركية.
- تضمين الإتفاقية تمويل مشروع إنشاء وتنفيذ نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الكمركية (ASYCUDA) لإصلاح وأتمتة عمليات التخليص الكمركي في دولة العراق.

شكل (14) مؤشر الأداء اللوجستي

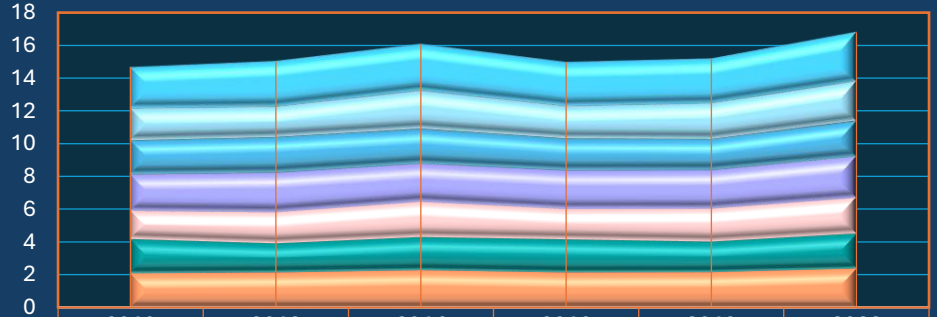

	2010	2012	2014	2016	2018	2023
نتيجة الالتزام بالمواعيد	2.49	2.77	2.85	2.66	2.72	3
نتيجة التتبع والتعقب	1.96	1.86	2.31	1.98	2.19	2.4
نتيجة الكفاءة اللوجستية	2.10	2.19	2.15	1.97	1.91	2.2
نتيجة الشحنات الدولية	2.2	2.38	2.31	2.33	2.32	2.5
نتيجة البنية التحتية	1.73	1.92	2.18	1.87	2.03	2.2
نتيجة الجمارك	2.07	1.75	1.98	2.01	1.84	2.1
نتيجة مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	2.11	2.16	2.3	2.15	2.18	2.4

[1]) محمد الشاذلي وآخرون، "التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية" دراسات اقتصادية، إصدارات صندوق النقد العربي، العدد 97-2022، ص31-32.

وفيما يأتي تحليل مفصل لمؤشرات الأداء اللوجستي الفرعية:

الشكل (15) التحليل الشامل للمؤشرات الفرعية الخاصة بأداء تجارة العراق اللوجستية مع دول العالم

(1) التحسن الحاصل في أداء الكمارك 	يشمل أداء الكمارك الافراج عن البضائع والتخليص الكمركي للصادرات والواردات بما فيها البضائع العابرة (الترانزيت) وغيرها من إجراءات الحدود الأخرى. حقق الأداء الكمركي ولعام 2023 تحسنًا نسبته (14.1%) عن عام 2018، نتيجة مواصلة المنافذ الحدودية نشاطاتها الحثيثة للسيطرة على حركة البضائع والتأكد من مطابقتها للمعايير القانونية في إطار هذه الجهود. وقد أحتل العراق المرتبة 120 من ضمن 155 بلد، محققًا تقدمًا بعد أن بلغ المرتبة 153 في عام 2018.
(2) تحسن البنية التحتية 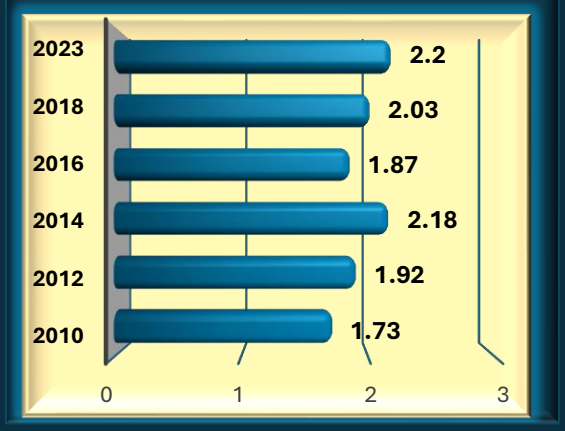	يشمل أداء البنية التحتية تحسين الوصول إلى المرافق العامة والبنية التحتية فيما يخص قطاع النقل حيث أحرز العراق تقدمًا ملموسًا في أداء وكفاءة الموانئ، وتطوير بنيتها التحتية، عبرالاستفادة من التكنولوجيا التجارية لتحويل الموانئ العراقية إلى موانئ ذكية تلبي احتياجات السوق العالمية. حقق أداء البنية التحتية في العراق تقدمًا طفيفًا نسبته (8.4%) عن عام 2018، حيث مازال العمل جاريًا على ربط ميناءي الفاو وأم قصر ببعضهما، فضلًا عن التطور الحاصل في التجارة الالكترونية التي يتناولها القطاع الخاص بما في ذلك الانتقال من العمليات الورقية واليدوية إلى التشغيل الآلي المدعوم بالتكنولوجيا، والانتقال من التجارة التقليدية والمَتْجَرِية إلى التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، والتطور من المعاملات النقدية التقليدية إلى طرق الدفع غير النقدية. وقد أحتل العراق المرتبة 118 من ضمن 155 بلد، محققًا تقدما بعد أن بلغ المرتبة 140 في عام 2018.
(3) نتيجة الشحنات الدولية 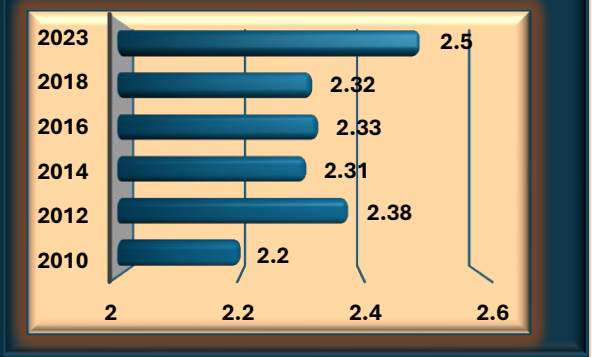	يتضمن أداء الشحنات الدولية انسياب حركة التجارة وإنخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية أو تحسن عملية إستهداف الشحنات ذات المخاطر. حقق الأداء اللوجستي للشحنات الدولية عبر الحدود العراقية ولعام 2023 تقدمًا نسبته (7.8%) عن عام 2023، ومن المؤمل أن يحقق هذا المؤشر تقدمًا كبيرًا إذا ما أنجز العراق طريق التنمية الذي يضم مجموعة طرق وسكك حديدية وموانئ ومدن جديدة حيث يعد هذا المشروع بأنه أساس مشروع اقتصادي مستدام غير نفطي. أحتل العراق في مجال أداء الشحنات الدولية المرتبة 102 بعد أن بلغ المرتبة 131 في عام 2018.

تُعد الخدمات اللوجستية بأنها شبكة الخدمات التي تدعم الحركة المادية للبضائع داخل الحدود وعبرها. وتضم مجموعة من الانشطة من بينها النقل والتخزين والوساطة والتسليم السريع وعمليات المحطات النهائية وحتى إدارة البيانات والمعلومات. حقق العراق في مجال الكفاءة اللوجستية لتجارته الدولية ولعام 2023 تحسنًا نسبته (15.2%) عن عام 2018 محتلًا المرتبة 127 من بين 160 بلد بعد ان سجّل المرتبة 159 من 160 بلد في عام 2018.	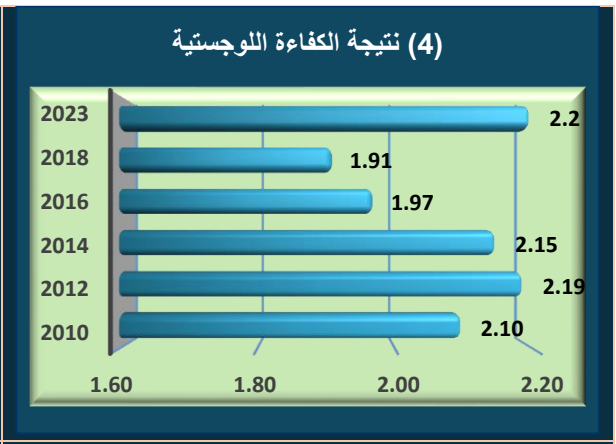
يتضمن تتبع الشحنات التجارية معرفة الموقع الحالي وحالة التسليم للشحنة للمساعدة في التخطيط لجدول زمني لوقت التسليم، كما يساعد التتبع والتعقب عند تأخر التسليم في أن يكون العميل على دراية واتخاذ ترتيبات بديلة إذا لزم الأمر. لذا فإن هذا المؤشر يعني كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية والقدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع المقدمة لتحسين الأداء اللوجستي للبلد. حقق العراق في مجال تتبع وتعقب الشحنات الدولية ولعام 2023 تحسنً نسبته (9.6%) عن عام 2018 محتلًا المرتبة 105 بعد ان أحتل المرتبة 144 من 160 بلد في عام 2018.	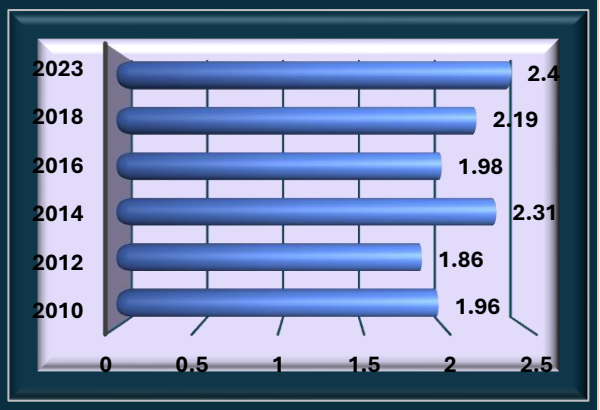
يتضمن الإلتزام بالمواعيد إنضباط توقيت وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد، وإنخفاض حالات التأخير على المعابر الحدودية أو عملية استهداف الشحنات ذات المخاطر، وإنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية كخطوة نحو تسهيل التجارة. حقق العراق في مجال الإلتزام بالمواعيد مع الشركاء التجاريين ولعام 2023 تحسنًا نسبته (10.3%) عن عام 2018،محتلًا المرتبة 87 بعد أن أحتل المرتبة 129 من 160 بلد في عام 2018، بعد أن كشفت أزمة عام 2020 عن نقاط الضعف في سلاسل الإمداد التي تتعرض بسهولة لمخاطر التعطل نتيجة اي أزمات اقتصادية أو جيوسياسية.	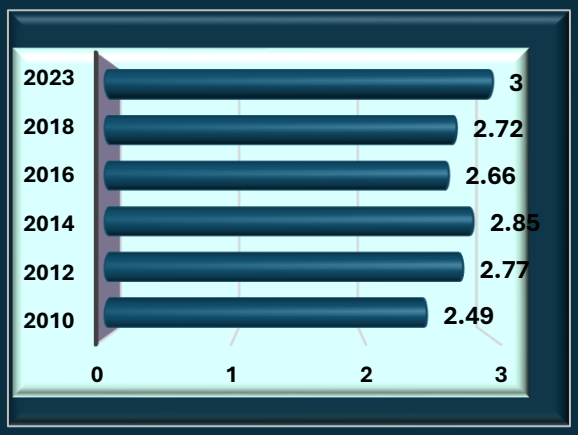

وبعد الاستعراض العام لمؤشرات الأداء اللوجستي الفرعية ، فقد تبين أن أفضل أداء هو لمؤشر (الإلتزام بالمواعيد) الفرعي والذي حقق تحسنًا بلغت نسبته (32.6%) عن عام 2018 بسبب بدء العراق بمشروع مشترك مع بعض الدول وفي مقدمتها الإمارات والمملكة السعودية لما لهذا المشروع من دور محوري في تعزيز الاستفادة من مسارات تجارية جديدة وتسهيل التبادل التجاري، فضلا عن مساعدة العراق على دخول أسواق جديدة، وكما في الشكل (16).

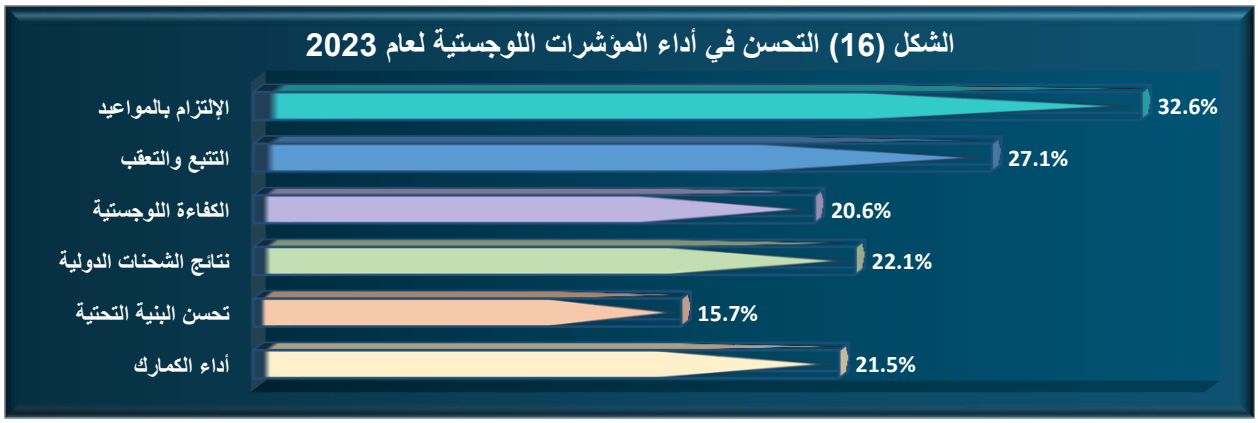

3- مؤشر تغطية الإستيرادات الخارجية للطلب المحلي Import Penetration Ratio

يقيس مؤشر تغطية الاستيرادات نسبة تغطية الإستيرادات للطلب المحلي ويطلق عليه (مؤشر التغلغل)، حيث يشير إرتفاع IPR إلى زيادة تغطية الطلب المحلي من إستيرادات البلد السلعية من العالم الخارجي، ويتم إحتساب مؤشر التغلغل من خلال الصيغة الآتية:

$$IPR = \frac{Import}{GDP - (Export + Import)}$$

وكما في الشكل (17) فقد أتخذ مؤشر تغلغل الاستيرادات في العراق للمدة (2020-2023) إتجاهًا صعوديًا مسجّلا أعلى مستوياته في عام 2023 وبنسبة (76.7%)، سجّلت الاستيرادات الاستهلاكية نسبة (30.7%) منها، وهي نسبة مرتفعة جدًا إذا ما قورنت بالطبيعة الزراعية للبلد والتي يستطيع من خلالها تحقيق الإكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، فيما سجّلت مساهمة الاستيرادات الرأسمالية نسبة (58.5%) من إجمالي الاستيرادات وهذ يعني إن الإستيرادات في معظمها استيرادات رأسمالية (مستلزمات إنتاج)، أما النسبة المتبقية والبالغة (10.8%) فقد تضمنت الاستيرادات الحكومية الأخرى.

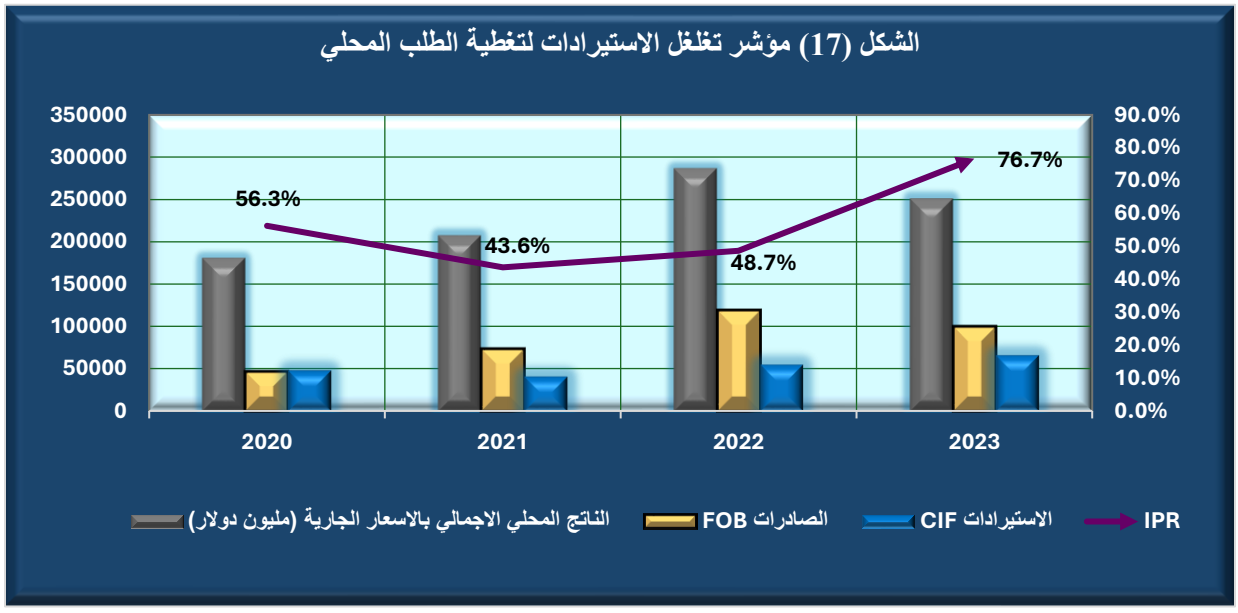

وبالنظر إلى الشكل (18) فإن التراجع الحاصل في صادرات العراق السلعية عن عام 2022 وبنسبة (-16%) قد أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (12.5%) وبالمقارنة مع الاستيرادات السلعية التي حققت نموًا نسبته (19.3%) والتي تُعد تسربًا غير مرن من الناتج نتيجة زيادة الإنفاق الجاري بنسبة (9.7%) عن عام 2022 والذي يسبب ضغوطًا على فاتورة الاستيرادات مما يسهم في زيادة الأعباء والتحديات على كاهل الاقتصاد الوطني، وان إنخفاض الايرادات النفطية لا يؤدي بدوره إلى إنخفاض الإنفاق الجاري الذي شكل في عام 2023 نسبة (83%) من اجمالي الانفاق.

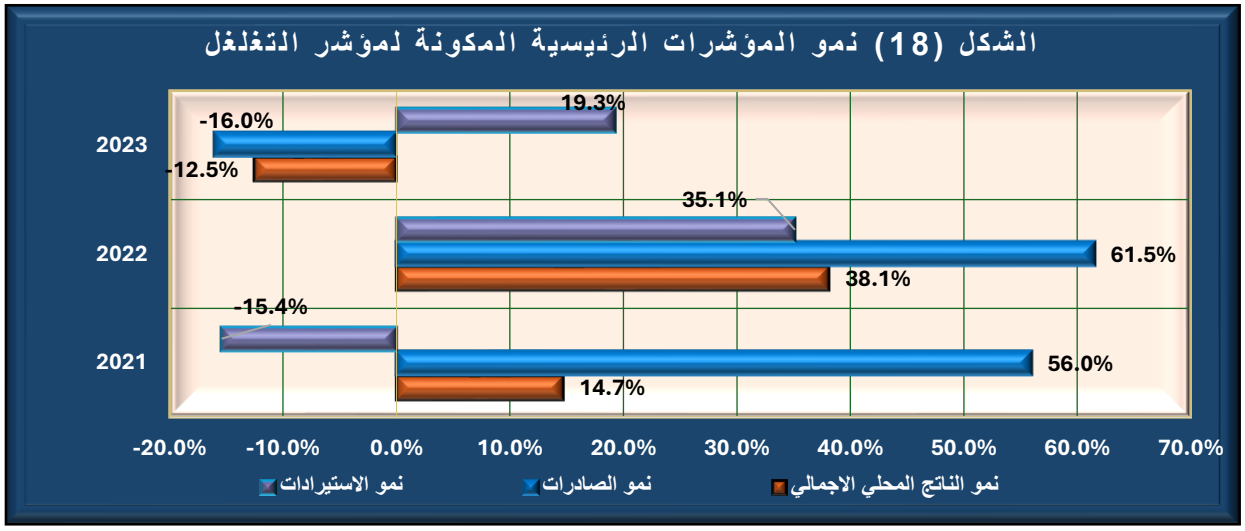

4- عائدات التجارة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي

يوفر مؤشر التنويع الاقتصادي وفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أساسًا للدول لمقارنة نفسها مع أقرانها من الدول الإقليمية والمحلية، ولمقارنتها بالدول التي تتمتع بموارد شبيهة، أو لعقد مقارنات على مستوى دولي أكبر مع الدول الأكثر تنويعًا، كما يكتسب عقد مقارنات بين المجموعات الاقليمية داخل مجموعات الموارد الطبيعية **(مثل الدول الأعضاء بمنظمة الدول المصدرة للنفط أوابك)** من الدول المصدرة للسلع الأساسية إمكانية قياس وضعها الحالي من ناحية التنويع الاقتصادي وتقديم تحليلات صائبة بشأن العوامل التي من الممكن أن تعزز التنويع أو تعيقه.

وتُعد الدولة معتمدة على الموارد إذا كان أكثر من (60%) من إجمالي صادراتها السلعية يتكون من ناحية القيمة من موارد طبيعية، مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يشيران إلى حد أدنى يبلغ (25%).[2]

سجّلت صادرات العراق من النفط الخام ولعام 2023 نسبة (95.3%) من اجمالي صادرات العراق السلعية، في حين سجّلت صادراته من (المنتجات النفطية والصادرات الأخرى التي تُعد الغالبية العظمى منها موارد طبيعية) نسبة (4.7%) من اجمالي صادراته السلعية، وبذلك يعد العراق مصدرٍ صافٍ للموارد الطبيعية.

[2]) **براساد أ.، رفاس س.، سعيدي ن.، سالم ف.، شيبيرد ف.، مؤشر التنويع الاقتصادي العالمي لعام 2023، القمة العالمية للحكومات 2023 بالتعاون مع كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية.**

أما عن نسبة صادراته السلعية إلى ناتجه المحلي الاجمالي وكما في الشكل (19)، فقد سجّلت (39.5%) لعام 2023 محتلًا بذلك المرتبة (13) بين دول الأوابك، بعد أن أحتلت الإمارات المرتبة الأولى في هذا المؤشر لتسجّل صادراتها السلعية نسبة (89%) من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي.

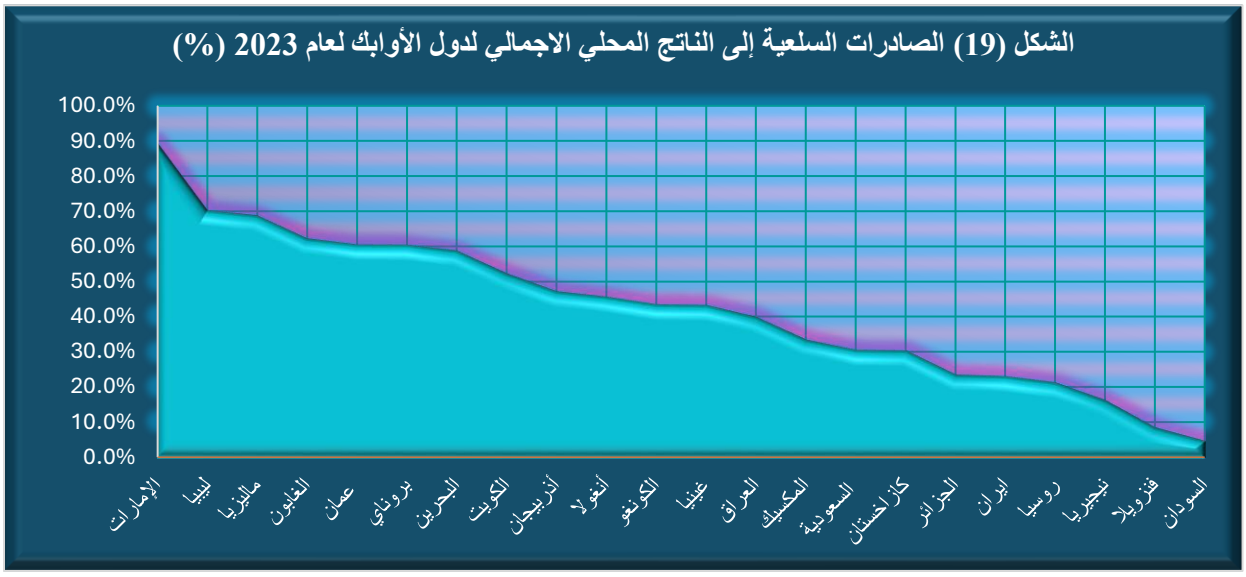

5- تقييم عام لأهم مؤشرات الإنذار المبكر لقطاع التجارة الخارجية

أدت الأزمة الصحية والاقتصادية التي حدثت في عام 2020 والتكاليف المرتفعة المرتبطة بها إلى إحياء الإهتمام الأكاديمي بالفروع الكلية لمؤشرات الإنذار المبكر للأزمات، وبالقيمة المضافة التي تولدها تلك المؤشرات والتي تنتج عن تحديد المتغيرات التي يمكن أن تكون مؤشرات ضعف تفتح مدخلًا قيمًا لصد إختلالات القطاع الخارجي، وفيما يأتي مجموعة من تلك المؤشرات:

1-5 نصيب الفرد من التجارة السلعية والخدمية

يقيس هذا المؤشر متوسط مايحصل عليه الفرد الواحد من إجمالي التجارة السلعية والخدمية للدولة ، ويدل المتوسط على مدى مساهمة تلك التجارة في تحديد المستوى المعيشي العام للفرد داخل الدولة، وذلك بالإعتماد على المعادلة الآتية:

نصيب الفرد من التجارة= الصادرات السلعية والخدمية +الاستيرادات السلعية والخدمية / عدد السكان

سجّل نصيب الفرد من تجارة العراق السلعية والخدمية لعام 2023 تراجعًا بلغت نسبته (5.5%) ليبلغ (4.4) مليون دولار سنويًا بعد أن سجّل (4.6) مليون دولار لعام 2022، وذلك نتيجة التراجع الحاصل في صادرات العراق السلعية والخدمية والذي يعزى بالدرجة الاساس إلى تراجع صادرات النفط الخام، وكما في الشكل (20).

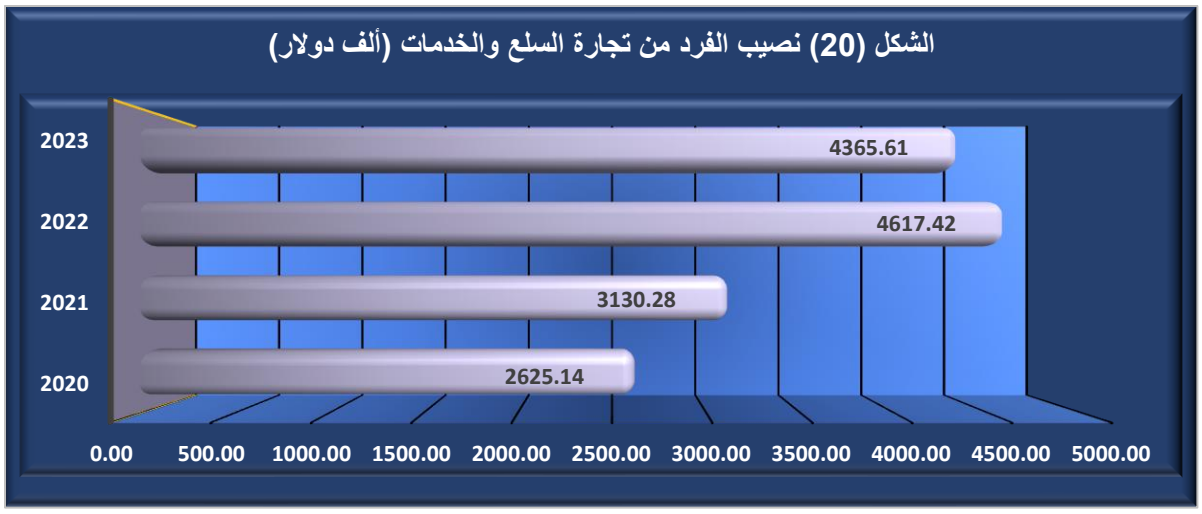

2-5 نصيب الفرد من الصادرات والاستيرادات السلعية والخدمية

يقيس هذا المؤشر متوسط مايحصل عليه الفرد الواحد من صادرات السلع والخدمات التي كلما حققت تحسنًا أدت إلى تحسن مستوى معيشة الفرد ، وقد سجّل نصيب الفرد العراقي من صادرات السلع والخدمات لعام 2023 تراجعًا نسبته (16.7%) عن عام 2022 بسبب تراجع صادرات العراق السلعية والخدمية، فضلًا عن الزيادة الحاصلة في عدد السكان، ليبلغ (2.5) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (3) مليون دولار للعام السابق، وكما في الشكل (21).

أما عن نصيب الفرد من الاستيرادات فقد سجّل لعام 2023 نموًا نسبته (15.2%) عن عام 2022 ليبلغ (1.9) مليون دولار مقابل قيمته البالغة (1.6) مليون دولار للعام السابق، بسبب نمو الإنفاق العام الجاري والاستثماري لعام 2023 بنسبة (21.8%) والذي أدى بدوره إلى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات التي تدفع إلى زيادة الاستيرادات بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، وكما في الشكل (22).

مع الإشارة إلى إن نصيب الفرد من الصادرات للمدة (2021-2023) أعلى من نصيبه من الاستيرادات.

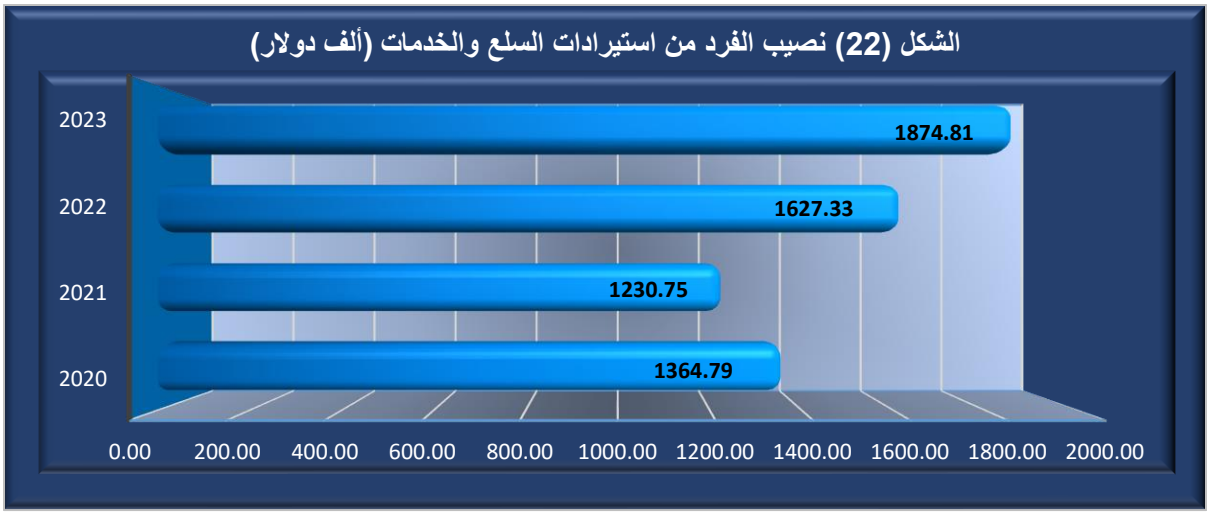

3-5 نسبة تغطية الصادرات/ الاستيرادات

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي مؤشرًا جيدًا لرفاهية الدولة الا إنه لا يعكس الاختلالات في تكلفة المعيشة بين البلدان، لذا تم تطوير بعض المؤشرات التكميلية التي يمكن أن تساعد في سد الفجوة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي والرفاهية الاقتصادية والتي من بينها نسبة تغطية الصادرات للواردات والتي لها تأثير إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي ينعكس بدوره على تعادل القوة الشرائية حيث تُعد زيادة الصادرات من أهم مصادر النمو الإقتصادي التي تعزز الرفاهية، كما يشير معدل تغطية الصادرات للاستيرادات على مدى تحكم الدولة في استيراداتها والقوة الشرائية للصادرات.

وقد غطت صادرات العراق السلعية والخدمية لعام 2023 نسبة (133%) من إجمالي استيراداته السلعية والخدمية بعد أن بلغت تلك التغطية (184%) في عام 2022 مقتربة من نسبتها في عام 2019، مما يعني إن الاقتصاد العراقي عاد إلى وضعه قبل جائحة كوفيد، وكما في الشكل (23).

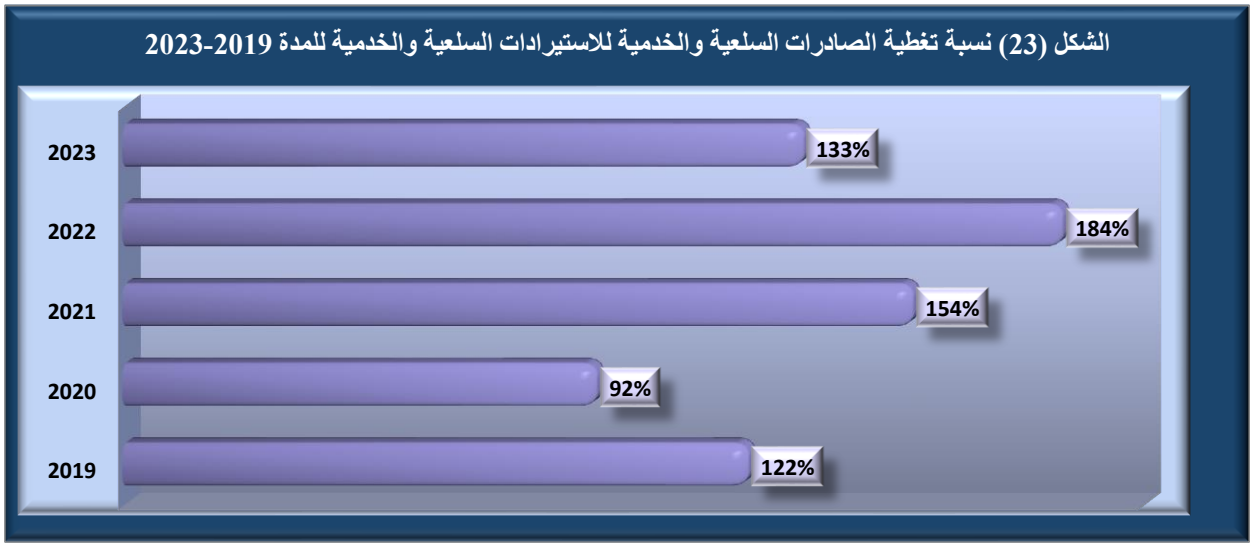

وبالنظر إلى إن استيرادات العراق الحكومية قد لا تسهم بصورة مباشرة في رفاهية الفرد فقد تم إستبعاد تلك الاستيرادات من إجمالي الاستيرادات السلعية والخدمية لترتفع تلك النسبة في عام 2023 إلى (164%) بعد أن بلغت (133%) عند تضمين الاستيرادات الحكومية التي تتركز الغالبية العظمى منها في استيرادات الأدوية ومفردات البطاقة التموينية ومستلزمات قطاع الكهرباء، وكما في الشكل (24).

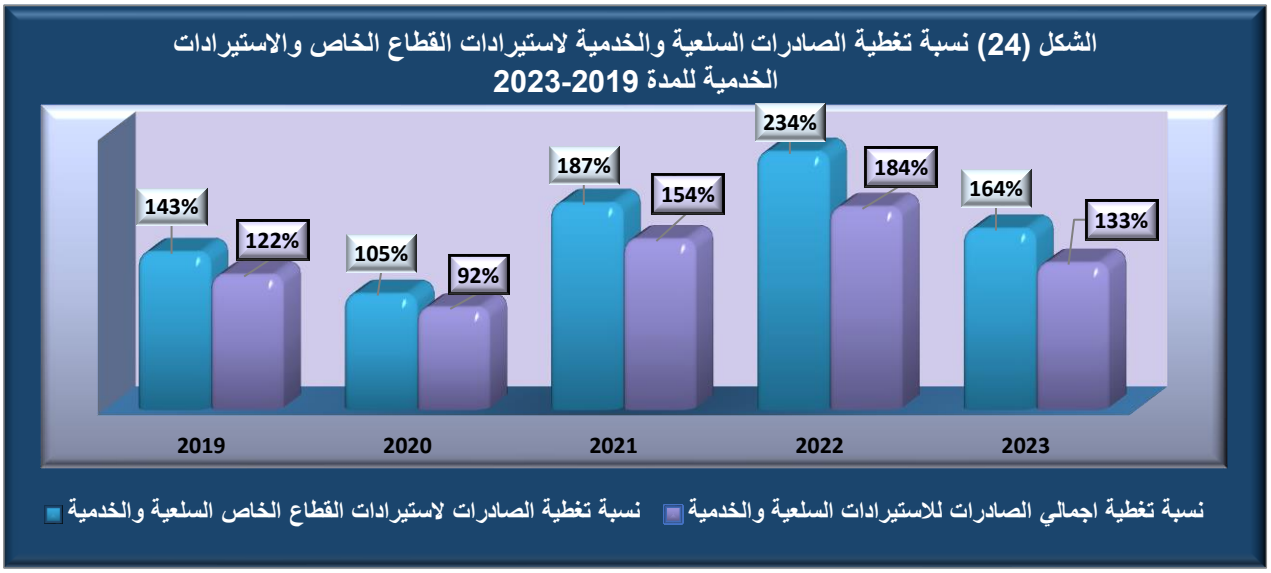

4-5 الميل المتوسط للتجارة الخارجية (الانفتاح التجاري)

تؤدي التجارة الخارجية دورًا هامًا في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، ويمثل الميل المتوسط للتجارة النسبة بين قيمة التجارة الخارجية وقيمة الناتج المحلي الاجمالي والذي يعني (الانفتاح الاقتصادي للبلد على العالم الخارجي) ، ويعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي توضح مدى ارتباط الاقتصاد المحلي في مبادلاته مع العالم الخارجي، حيث تعتبر التجارة عاملًا رئيسيا من عوامل تحديد الناتج المحلي الاجمالي، وتزداد أهمية هذا العامل كلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث تساهم الصادرات في زيادة الناتج المحلي الاجمالي والتي تؤدي بدورها إلى زيادة القدرة الاستيرادية للدولة.

$$AFE = \frac{Trade\ volume}{GDP} * 100$$

حيث يمثل:

AFE: الإنفتاح التجاري

Trade volume: حجم التجارة الخارجية (الصادرات+الاستيرادات)

GDP: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية

بلغت نسبة الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي على العالم الخارجي لعام 2023 (75.3%) بعد أن سجّلت (68.5%) في العام السابق، ويعزى هذا النمو في قيمة المؤشر إلى التراجع الحاصل في قيمة الناتج المحلي الاجمالي المقيم بالدولار بقيمة (35.5) مليار دولار نتيجة تراجع أداء القطاع النفطي، والذي كان أكبر من التراجع الحاصل في حجم التجارة السلعية والخدمية التي حققت راجعًا قيمته (7.2) مليار دولار عن عام 2022، وكما في الشكل (25).

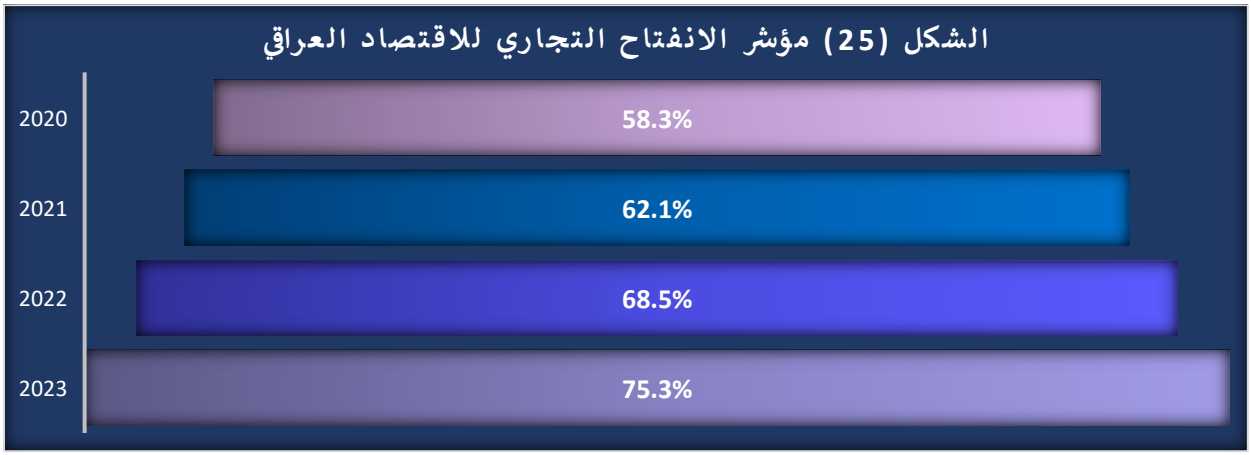

5-5 نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الإستيرادات

يمثل المستوى الأمثل للاحتياطيات الأجنبية -أي الحد الأدنى لقيمة الاحتياطيات الأجنبية التي يتوجب على السلطة النقدية حيازتها والذي يتم احتسابه وفق معايير معتمدة دوليًا- ومنها معيار التجارة والذي يمثل عدد الأشهر الذي يمكن أن تمول فيه الاحتياطيات الأجنبية استيرادات البلد من السلع والخدمات) وتبنى هذه المعايير بافتراض حدوث صدمة تؤثر على تراكم الاحتياطيات الأجنبية بصورة شبه تامة.

بلغت التغطية الكاملة لصافي الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي لاستيراداته السلعية ولعام 2023 (24) شهر من الاستيرادات، بعد ان سجّلت (25) شهر استيرادي لعام 2022، بعد ان سجّل صافي الاحتياطات الاجنبية نموًا بلغت نسبته (15.5%) مقابل تسجيل الاستيرادات السلعية نموًا نسبته (19.2%) عن عام 2022.

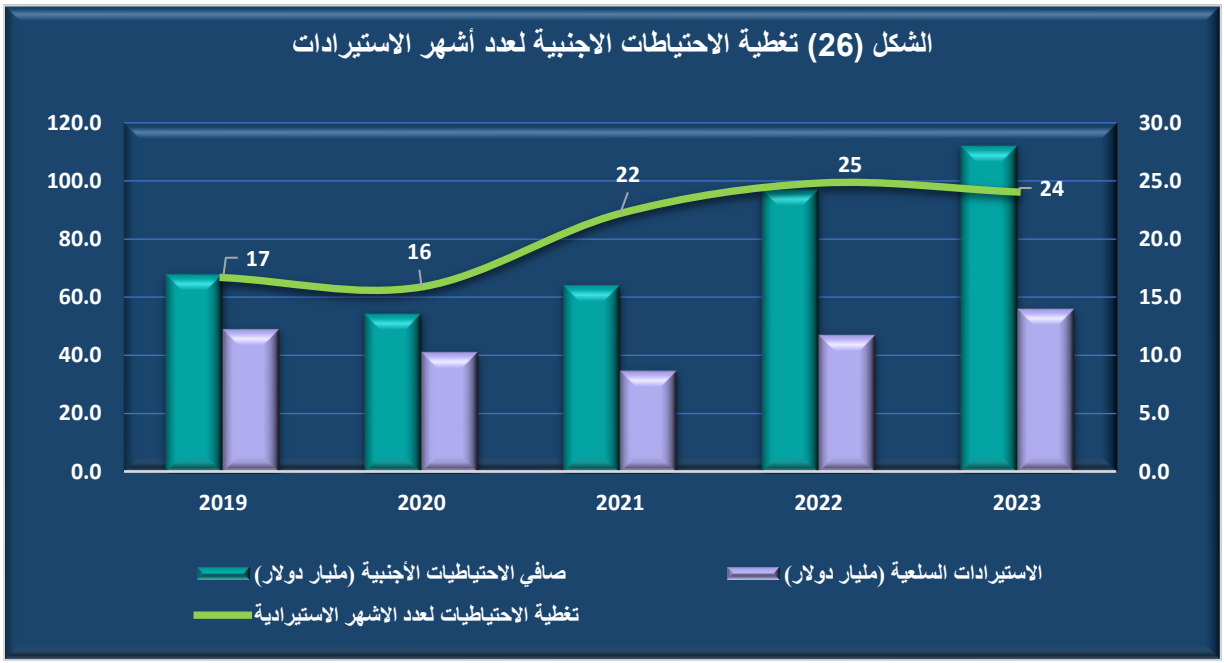

قسم ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية